



Minister of Labour meets Business men representatives of companies

الصفحة الثالثة

في لقاء موسع مع رجال الأعمال وممثلي الشركات

وزير العمل يبحث تفعيل قرار زيادة نسبة البحرية في مؤسسات القطاع الخاص تدابير تنفيذية لدعم توظيف العمالة الوطنية وإشادة بتجاوب وتفهم رجال الأعمال



وزير العمل يتحدث في اللقاء

أكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة على أهمية التعاون والتنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص في سبيل أفساح المجال للمزيد من فرص العمل لابناء البلاد، وتنويع مصادر التدريب وتوجيهها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل في اطار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي طرأت على المجتمع وبما يتماشى مع توجه الدولة نحو التنمية الشاملة في البلاد.

جاء ذلك في اللقاء الموسع الذي عقده وزير العمل والشئون الاجتماعية صباح أمس الاربعاء بفندق رويال ميريديان مع عدد من رجال الأعمال واصحاب الشركات وممثلي المؤسسات العاملة في القطاع الخاص في البحرين، والذي دعى اليه الوزير لمناقشة ما تم بشأن تطبيق القرار الصادر عن مجلس الوزراء المقرر، حول زيادة نسبة البحرية 5% سنوياً في المؤسسات والشركات في القطاع الخاص ممن تقل نسبة البحرية لديها عن 50%.

وفي مستهل الاجتماع قال وزير العمل والشئون الاجتماعية ان هذا اللقاء جاء بهدف رغبة المسئولين بالوزارة لزيادة الحوار والاستماع الى المقترحات ووجهات النظر من مؤسسات القطاع الخاص حول هذا القرار ولتأسيس أرضية راسخة مشتركة بين الطرفين من التفاهم والوصول الى قناعات حول اجراءات لتعزير مجال بحرنة الوظائف وتدريب ابناء البلاد، وقد أشاد الوزير بدور القطاع الخاص ورجال الأعمال في ابداء التفهم

والافكار التي وعد وزير العمل والشئون الاجتماعية بدراستها من خلال جهة متخصصة للوصول الى التوصيات المناسبة بشأنها على ان تعرض على مؤسسات القطاع الأهلي لاتخاذ القرارات والخطوات العملية بشأنها هذا وقد حضر الاجتماع الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة الوكيل المساعد لشئون العمل وصادق الشهابي الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية وأكثر من أربعين مشاركاً من كبار رجال الأعمال في البلاد واصحاب الشركات والمؤسسات والانتاجية المختلفة من القطاع الخاص وعدد من المسئولين بالوزارة.

القطاع الخاص وانما على عكس ذلك فهي تشاركه في الرأي والمشورة والاتصال المباشر بغية اتخاذ القرار الصائب وبناء السياسات العمالية والتدريبية والخطط الإنمائية نحو تعزيز النشاط الاقتصادي وتنشيط الاستثمارات في البلاد وتلبية متطلبات السوق المحلي من العمالة الوطنية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من طالبي العمل. وأشاد الوزير بحرص مؤسسات القطاع الخاص على المساهمة الايجابية في حل المشكلات التي قد تعترض برامج الوزارة التي تتبناها في المجالات العمالية والانمائية. وقد طرح المشاركون في الاجتماع عدداً من المقترحات

الواعي والصراحة، وقال انه لولا هذا التفهم لما تحقق ما تم تحقيقه حتى الآن.

وأضاف وزير العمل ان الوزارة قامت باتخاذ العديد من الخطوات والتدابير التنفيذية في مجال دعم توظيف العمالة الوطنية وتدريب الكوادر البشرية، وقد بورتت تلك الخطوات واستحسنست من الجهات المعنية ذات العلاقة في العديد من الدول الخليجية والعربية الشقيقة والدول الأخرى الصديقة كما أشيد بها ضمن التقارير التي اصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة وتقرير البنك الدولي.

وأشار الوزير في حديثه الى المشاركين في الاجتماع ان الوزارة لا تستطيع ان تعمل بمعزل عن